مكانة الدّين والنّخبة الدينية في بنية الأنظمة السياسية الخليجية

(دراسة حالة المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية)

The status of religion and the religious elite in the structure of the Gulf political systems (Case study of the Kingdom of Saudi Arabia and the Islamic Republic of Iran)

ط.د. إلياس ميسوم، طالب باحث في الدكتوراه،
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد وهران، الجزائر.

تاريخ الإيداع: 2018/01/16 – تاريخ المراجعة: 2018/05/12

ملخص:

تعتبر إشكالية علاقة الدين بالدولة في العالم الإسلامي إحدى أكثر الإشكاليات المتنازع حولها منذ القدم، وإلى غاية وقتنا الحالي مازالت هذه الإشكالية مثار جدل بين مختلف المسلمين؛ والحال أن واقع النخبة الدينية المسلمة ومكانتها ضمن بنية الدولة والمجتمع ليست ثابتًا، وإنّما تخضع في الكثير من الأحيان لاعتبارات إمّا سياسية أو تاريخية أو حتّى اجتماعية أو اقتصادية، في حين يبقى العامل الأبرز في تحديد مكانة النخبة الدينية المسلمة يتحور أساسًا في العوامل السوسيولوجية للنخبة الدينية في حد ذاتها والنابعة بدرجة أولى من المذهب الفقهي (السُّنّي / الشِّيعي)، والذي يرسم لنا حدود دور هذه النخب وكذا مكانتها وتأثيرها في الدولة والمجتمع.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على مكانة الدين والنخبة الدينية، وكذا تعاطي النظام السياسي معهما في بلدين ظاهريًا يبدو أنهما متناقضين من حيث شكل النظام السياسي (ملكية وراثية /جمهورية)، لكنهما يتوافقان في الادعاء على إسلامية نظاميهما السياسي، وفي نفس الوقت هما أنموذجين كان فيهما لرجل الدين (السُّنّي –الحنبلي/ الشِّيعي – الاثنا عشري)دورٌ جوهري في تبلور النظام السياسي.

الكلمات المفتاحية:

النخبة؛ النخبة الدينية؛ المؤسسة الدينية؛ المملكة العربية السعودية؛ الجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ حوزة قُمّ العلمية؛ الوهابية؛ الاثنا عشريّة.

Abstract:

Since the past time; the problem of the relationship of religion with the State in the Islamic world is one of the most contentious problems. The problem is still controversial among different Muslims until now. From this viewpoint, this study requires to identify the place of religion and religious elites, as well as the perversion of the political system with them in two countries apparent contradictory in terms of the form of the political system (hereditary Monarchy/Republic), but they are in line with the Claiming to the Islamic system of their political systems, and at the same time are two forms in which the cleric (Sunni and Shi'a) had an important role in the emergence of the political system

Keywords:

elite; religious elite; Religious institutionin; Saudi Arabia; Islamic Republic of Iran; Qom Seminary; Wahhabi; Twelver.

مقدمة:

إنّ نظرة بسيطة فقط على الأنظمة السياسية الموجودة في عالمنا المعاصرة تجعل أي واحد منّا يقر بتفرد كل من النظام السعودي والإيراني عن بقية أشكال الأنظمة السياسية في العالم، ويجعلنا أيضًا نتبين أنّهما من الدول القليلة التي تعتبر نفسها تطبق نظامًا إسلاميًا حقيقيًا نابعًا من الشريعة الإسلامية، غير أن هذه النقطة التي تبدو مشتركة بين النظاميين تم تطبيقها على أرض الواقع بطرق وأشكال متباينة ومختلفة، حيث كان هناك اختلاف صارخ وصل في بعض الحالات إلى درجة التناقض؛ تناقضٌ يمكن أن نرجعه بدرجة أولى إلى الاختلاف في التصور والتطبيق للمفهوم الإسلامي للدولة دون إهمال دور البيئة والظروف التي ولد فيها كل نظام.

اختلافٌ قد يبدو طبيعيًا أيضًا إذا ما أمعنا النظر في الخصوصية الدينية لكل من السعوديين والإيرانيين، فالاختلاف المذهبي كان له فعله هو الآخر على شكل الدولة والنظام، وحتّى على موقع المؤسسة الدينية في بنية النظام. وتؤكد الوقائع التاريخية أن كل من النظاميين الإسلاميين كان فيهما لرجال الدين (محمد بن عبد الوهاب والخميني) يدٌ لا يستطيع أحدٌ إنكارها، إذ تجمع أغلب الكتابات التاريخية على إسهام المشايخ والملاّلي أو المؤسسة الدينية بصفة عامة سواءً كانت وهابية سُنَية أو اثنا عشريّة شِيعية في التأسيس للنظام السياسي وشكله. وبالتاريخ أيضًا تتضح لنا نتيجة مهمة هي انعكاس للخصوصية التي تكلمنا عنها من قبل، هذه الخصوصية التي جعلت النظام السياسي السعودي سابقًا وأقدم من ذلك الموجود في إيران، ففي هذه الأخيرة ولد فقط العام 1979، بينما تعود جذور النظام الأول إلى القرن الثامن عشر. مفارقةٌ تطرح الكثير من علامات الاستفهام إذا ما عرفنا أن مفهوم الدولة ومؤسساتها متجدر من القدم لدى الفرس على عكس عرب الجزيرة ، والأهم من هذا موقع النخبة والمؤسسة الدينية الإيرانية عمومًا والشِيعية الجعفرية على وجهه التحديد التي تملك تاريخًا ودورًا أكبر على مستوى الدولة والمجتمع مقارنةً بنظيرتها السُنّية في شبه الجزيرة العربية، زد على هذا الاستقلالية الكبيرة التي تتمتع بها وعلاقتها المتميزة مع الجماهير والمؤمنين.

لا يمكن تفسير هذا التأخر عند الإيرانيين رغم قوة النخبة الدينية ومراجع التقليد الكبار التي كانت سلطتهم في المجتمع وقدرتهم على تجنيد الجماهير واستقلاليتهم كبيرةً جدًا حيث يمكنها تحدي أي نظام زمني. إلّا بالتصور الشِيعي الاثنا عشري للدولة، فبينما كان الوهابيون السُنّة يملكون تصورًا تاريخيًا للدولة الإسلامية يحاول إحياء دولة السلف الصالح. كان الاثنا عشريون الشِيعة يعتبرون قيام الدولة بدون إمام الزمان(المهدي) أمرًا محرمًا، وعلى هذا الأساس انعزلوا إلى الهامش واحتقروا كل عمل سياسي وكونوا مشروعهم الانتظاري للدولة. هذا الوضع الانتظاري الذي طال لقرون عديدة اصطدم في القرن العشرين بنظرية شِيعية جديدة (ولاية الفقيه المطلقة) في الحكم كانت بمثابة المفتاح الذي فتح الباب لدولة إسلامية شِيعية اثنا عشريّة يقف على رأسها الفقهاء. وعليه، كان نظرية ولاية الفقيه المطلقة لصاحبها آية الله

العظمى الخميني تشكل أعظم الإسهامات الفكرية في نظرية الدولة الشِّيعية، وأول خطورة لقيام أول دولة إسلامية شِّيعية معاصرة مُحدثةً بذلك قطيعة مع الحالة السلبية التي كان يعيشوها المسلمون الشِّيعة الاثنا عشريّة بالتحديد.

وعلى أساس هذه التوضيحات المختصرة، اخترنا في هذا المقال دراسة النخبة الدينية المسلمة السعودية والإيرانية، ومكانتهما ضمن بنية وهيكلة النظام السياسي. وهذا من خلال محاولة الإجابة عن السؤال التالي: **ما مكانة النخبة والمؤسسة الدينية في بنية النظام السياسي في كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ وعلى أي أساس تتشكل هذه المكانة؟** ولأجل هذا الغرض قسمنا هذا البحث إلى محورين أساسيين: الأولى يتضمن النخبة والمؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية من حيث الواقع والنشأة وكذا علاقاتها بالنظام السياسي، إضافة إلى أهم التيارات الدينية في الساحة السعودية، إمّا المحور الثاني: فيتعلق بالنخبة والمؤسسة الدينية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ويضم هو الآخر لمحة عن الملّالي والمؤسسة الدينية في إيران، وعلاقتها بالسياسة، إضافة إلى الحوزة العلمية في قُمّ وأهم التيارات الفقهية والسياسية فيها، وأخيرًا علاقة النخبة والمؤسسة الدينية الإيرانية بالنظام السياسية ومكانتها ضمنه.

المحور الأول

النخبة والمؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية

يعتبر المجتمع السعودي مجتمعًا محافظًا بشكل عام نتيجة البعد الجغرافي والظرف التاريخي والسياسي المحيط به، يتبوأ فيه الدين الإسلامي ورجال الدين مكانةً بارزةً، فالسعودية مكان نزول الرسالة المحمدية وفيها حصلت أهم الأحداث التاريخية المرتبطة بهذا الدين، كما أن توجد الحرمين الشرفيين فيها يعطيها قداسةً عند جميع المسلمين هذا من جهة. ومن جهة ثانية كان للدين(الدعوة) ورجل الدين (محمد بن عبد الوهاب) دورٌ أساسي في نشأة هذه الدولة واستمرارها. حيث كان شعاره الأساسي الرجوع إلى الإسلام الحقيقي السُّنّي وبعث دولة السلف الصالح (مشروع تاريخي).

كان الاتفاق التاريخي بين الرجلين الديني /الإيديولوجي (محمد بن عبد الوهاب) والسياسي /العسكري (محمد ابن سعود) أول الأمر على أساس تقسيم المجالات، فالمجال السياسي حكرٌ لابن سعود وأهله لا ينازعهم فيه أحد. أمّا المجال الديني فقد تمحور في بادئ الأمر حول الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحفدته، الذي حملوا لقب آل الشيخ. غير أنه انفتح في القرن التاسع عشر على عدد صغير من الأسر الأخرى المقيمة في نجد. وقد بقي آل سعود رغم ذلك أوفياء للتقسيم المجالي أساس العقد، فلم يسعى أيه من كبار الأمراء حتّى الآن ليكون جزءً من المجال الديني بالتحول إلى عالم دين مثلًا. كما أنّهم من أجل تعزيز هذه الانقسامية–القطاعية (Segmentation-sectional)

تخلو عن لقب الشيخ الذي مازال يستعمل عند الأسر الحاكمة في الخليج لصالح الديني[1]، الذي يكتفي بوظيفة النصح الارشاد لولي الأمر، فهم مستشارون فقط كما صرح أحد كبار الأمراء من آل سعود[2].

يتضح هذا الأمر بصورة جلية عند إعلان الملك عبد الله في 2006 عما أصبح يعرف **بهيئة البيعة السعودية**، التي لم يكن في مضمونها أي استخدام أو ذكر للموافقة أو الاستشارة الدينية، وغاب اسم العلماء تمامًا في قانون البيعة[3]. مع ذلك، يحتل العلماء أو المشايخ المرتبة الثانية بعد الأسرة الحاكمة في التركيبة السياسية[4].

وعن أهمية الدين والمؤسسة الدينية في بنية النظام السعودي يعتبر **جون فليبي (St. John Philby)** مستشار الملك المؤسس والذي عايش أحداث تكوين المملكة، أن تاريخ أسرة آل سعود لطالما جعل الدين العنصر الأساسي لدولهم، فقد استعمل الملك عبد العزيز المعروف في الغرب باسم **ابن سعود (Ibn Saud)** ما كانوا يسمون الإخوان في عهده لصالحه ثم تخلص منهم، وفي الحالتين كان الدين هو الحاسم، أولًا عن طريق تجنيدهم بدعوى الجهاد في سبيل الله والشهادة تحت شعارة "هبت رياح الجنة"، ثم ما لبث انقلب عليهم بعدما زادت مغارمهم عن مغانمهم وأصبحوا يشكلون تهديدًا على الدولة الفتية (تمرد الإخوان 1927)، فاستعان ابن سعود بما يعرف بالعلماء للتنديد بالإخوان ولإصدار فتاوى جعلت منهم خوارج عن طاعة ولي الأمر وأصحاب فتنة والفئة الباغية، ومنه وجب القضاء عليهم[5].

كما لا ننسى أن العاهل السعودي كان يتخذ لقب الإمام حتّى سنة 1921. وعلى هذا تعتبر الكثير من السلوكيات السياسية لدى حكام آل سعود ذات جذور دينية بالأساس وإنّ بدى غير ذلك[6]،حيث أصبت قاعدة لدى حكام المملكة يصعب الخروج عنها، نتيجة الدور الأساسي للعامل الديني في تكوين واستمرار الدولة. ففي ستينيات وسبعينيات القرن الماضي مع سطوع نجم الناصرية والوحدة القومية العربية التي رأى فيها السعوديون تهديدًا، فإنّ الملك فيصل دعى إلى وحدة على أساس الدين الإسلامي تنافس الوحدة العربية، وأنشئ إذاعة صوت الإسلام مقابل إذاعة صوت العرب، وبعدها اتخاذ الملك فهد في خضم الثورة الخمينية من خدمة الحرمين الشريفين- عام 1986 -

---

(1) ستيفان لاكروا، **زمن من الصحوة: الحركات الإسلامية المعاصرة في السعودية**، ترجمة: عبد الحق الزموري، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2012، ص 21-22.

(2) تركي الفيصل، "الولاة هم الحكام وطاعتهم واجبة أما العلماء فهم مستشارون"، **الشرق الأوسط**، العدد 8454، 2002/01/20، في:
<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=17&issueno=8454&article=83764&feature=1#.V4RQ3BIu_E8>

(3) روبرت ليسي، **المملكة من الداخل (تاريخ السعودية الحديث: الملوك– المؤسسة الدينية– الليبراليون والمتطرفون)**، ترجمة: خالد العوض،ط4، دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، ص539.

(4) مفيد الزيدي، **التيارات السياسية في الخليج 1938–1971**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص268.

(5) مضاوي الرشيد، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، بيروت: دار الساقي،2009، ص78.

(6) دور غولد، **مملكة الكراهية.. كيف دعمت العربية السعودية الإرهاب العالمي الجديد**، ترجمة: محمد جليد، بيروت: منشورات الجمل، 2014، ص 18.

أداة لزيادة شرعية النظام، كما استعمل الملك عبد الله ملف حوار الأديان. ويحرص ولي العهد الحالي محمد بن سلمان المرشح الأكبر ليكون الملك القادم للسعودية على الظهور بمظهر الإنسان الملتزم بالأخلاق الإسلامية. ولا يتوقف الأمر عند السمعة وتوظيف الدين لأهداف سياسية فقط، بل قد يمتد إلى شرعنة عملية انتقال السلطة كما كان الحال مع الملك سعود، الذي لم يتم تنحيته إلّا بعد صدور فتوى من العلماء في 1964 تقر بهذا. كما لا يقتصر الدين في المملكة على توفير المشروعية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى توفير الهيكل القانوني والسياسي لها. يبدو هذا بارزًا من خلال جعل القرآن الكريم دستور الدولة حتّى بعد إصدار ما يعرف **بالنظام الأساسي للحكم** عام 1992، الذي يمكن اعتباره الدستور الفعلي، لكن لتجنب أيه انطباع أن هذه الوثيقة جاءت لتحل محل القرآن الكريم لم يطلق عليها اسم الدستور[1].

أمّا في يتعلق بالنخبة والمؤسسة الدينية السعودية، فعلى الرغم من أن جميع المذاهب الإسلامية لها حضور في المجتمع السعودي غير أن المذهب السلفي– الوّهَابيّ يحتكر المشهد الديني، وهو الوحيد الذي تعترف به الدولة وتستمد منه خطابها الديني، كما تقوم المؤسسة الدينية الرسمية السعودية على أرضية هذا المذهب ويختار زعماؤها من بين كبار شيوخه[2]. السبب في هذا يعود كما يشير الباحث في علم الاجتماع السياسي **أنور عبد الله** إلى خصائص المذهب الوّهَابيّ وعلاقته بالنظام، ذلك أن سبب تكرار تجربة الدولة الوّهَابيّة –السعودية بنجاح في ثلاثة (03) مناسبات مختلفة يعود الفضل فيه إلى فئة العلماء (المطوع) أو بمعنى أدق رجل الدين الوّهَابيّ الذي استطاع بنجاح إقناع القبائل البدوية بالدعوة الوّهَابيّة التي تنسجم مع خصائص المجتمع القبلي وإضفاء صفة الجهاد على الغزو ما شكل القوة العسكرية التي تحتاجها أي دولة[3]، ناهيك أن دور العلماء لم يكن مقصورًا على الجانب العلمي المتمثل في إضفاء الشرعية على الحكم السعودي، بل أن كثيرًا منهم كان لهم دورٌ في حروب التأسيس[4].

تطرح هذه الوضعية تساؤلًا مهمًا عن شكل العلاقة القائمة بين الشريكين العلماء والسلطة السياسية، غير أن المتتبع لمسار المؤسسة الدينية الوّهَابيّة سواءً الرسمية أو غير الرسمية على امتداد تاريخها يجد جوابًا عن تساؤله، حيث لم يكن هناك صراعٌ واضح بين الشريكين إلّا في حالة استثنائية جدًا (حركة الإخوان)، بل أن مجمل تاريخهم كان فيه تكاملٌ. يعود الفضل في هذا إلى الخصائص السوسيولوجية لدى

(1) خالد الدخيل، "الجذور الاجتماعية للحركة الوهابية قراءة مختلفة لتاريخ الدولة السعودية"، **المستقبل العربي**، العدد 257، تموز/يوليو، 2000، ص 28-29.

(2) توفيق السيف، "علاقة الدين بالدولة السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم "، **المستقبل العربي**، العدد 407، كانون الثاني/يناير2013، ص 32.

(3) أنور عبد الله، **خصائص وصفات المجتمع الوهابي السعودي بحث سوسيولوجي وانتربولوجي**، باريس: مكتبة الشرق،2005، ص 9-10.

(4) يوسف خليفة اليوسف، **مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011، ص 66.

رجل الدين السُنّي عمومًا، التي تجعله لا يحظى بنفوذ كبير في علاقته مع الجمهور مما لا يضعه في علاقة صراع مع الزعماء السياسيين بل يكون أغلب الحال مجندًا لديهم.

والحقيقة أن علماء الدين الوّهَابيّـين لم يخرجوا عن هذه القاعدة بل أنّهم زادوا عليها، فالتراث الفكري لديهم يمنع أي مقاومة أو عدم طاعة لولي الأمر، ففي سنة 2011 مثلًا مع أحداث الربيع العربي قامت المؤسسة الدينية السعودية الرسمية ممثلةً في هيئة كبار العلماء بإصدار فتاوى تحرم التظاهر والاحتجاج ضد النظام[1]. ما يعني أن العلماء قد تراجع دورهم بشكل ملحوظ وأصبحوا جزءً من الجهاز البيروقراطي حيث ألحقوا بإدارة الدولة، فأصبحت قوانين الدولة هي التي تنظم نشاطهم[2]. لكن الباحث **ناثان ج. براون (Nathan Brown)** لا يرى هذا، فالمؤسسات الدينية الرسمية في العالم العربي حسبه رغم أنها عمومًا موالية لأنظمة بلدانها، غير أنها بيروقراطيات ضخمة يسمح لها حجمها وتعقيدها ببعض الاستقلال الذاتي[3].

تاريخيًا شكلت التجربة الأولى لعلماء الدين الوّهَابيّـين أثناء الدولة السعودية الأولى عندما استولى جيش محمد علي باشا حاكم مصر بأمر من الباب العالي على منطقة نجد 1818 وأسقط الدولة السعودية الأولى منعرجًا حاسمًا في الفكري الوهابي امتدت أثاره إلى الوقت الحالي، حيث انقسم الوّهَابيّون إلى قسميين: **الأول،** هم الأكثر تزمتًا ويعرفون بالإقصائيين، والقسم الثاني، وهم الأكثر براغماتية أو الاحتوائيين[4]. وعند خسارة الإخوان (الجناح المتشدد) ضد عبد العزيز، لم تكن هذه خسارة في الحرب فقط، بل كانت إيذانًا بعودة بالجناح الاحتوائي من العلماء إلى الواجهة، الذي يتميز ببراغماتية في التعامل مع الأحداث عكس الجناح الإقصائي الأكثر تشددًا، خصوصًا في تطبيق ما يعرف بالولاء والبراء.

إنّ ما يميز الجناح البراغماتي من العلماء الوّهَابيّين من أبناء الشيخ، أنهم لم يكونوا دائمًا ملتزمين بالعقد التاريخي الذي كان بين جدهم(محمد بن عبد الوهاب) وأسرة آل سعود، فقد بايع مثلًا عبد الله بن عبد اللطيف أحد أكبر علماء آل الشيخ في وقته وأكثرهم تأثيرًا – لدرجة أن الملك عبد العزيز قال بعد وفاة الشيخ عبد الله سنة 1922: "**اليوم أنا حاكم نجد**" – كل من كان يخضع الرياض أيًا يكن، ما

---

(1) Nicolas Hautemanière," Contestation politique et pouvoir d'Etat en Arabie saoudite ", **Les clés du Moyen-Orient** ,28/01/2015, sur: <http://www.lesclesdumoyenorient.com/Contestation-politique-et-pouvoir.html>

(2) أيمن الياسيني، **الدين والدولة في السعودية**، ترجمة: كمال اليازجي، ط2، بيروت: دار الساقي، 1990، ص1.

(3) ناثان براون، "الإسلام الرسمي في العالم العربي: التنافس على المجال الديني"، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**،2017/05/11، في: <http://carnegie-mec.org/2017/05/11/ar-pub-70094>

(4) ستيفان لاكروا، **المرجع السابق**، ص 22.

جعل الملك المؤسس (عبد العزيز) يخشى دائمًا من هذا التحول من جهة آل الشيخ والعلماء الوّهَابيّين [1]. وحتّى لا تتكرر تجربة الإخوان السعوديين التمردية، ومن أجل تعزيز علاقة النظام بالعلماء وضمان استقراره وشرعيته أسس الملك فيصل سنة 1971، هيئة كبار العلماء السعودية في محاولة منه لإعادة هيكلة دار الإفتاء (أنشئ عام 1953) من جهة. والحد من نفوذ آل الشيخ من جهة ثانية، بعد المعارضة والمقاومة الشديدتين التي لقيها من المفتي العام والشخصية الأكثر نفوذًا من عائلة آل الشيخ آنذاك محمد بن إبراهيم آل الشيخ إزاء محاولات العائلة المالكة الرامية إلى تقليص سلطة العلماء في المجال القضائي والتعليمي إلى درجة أن الملك فيصل بعد وفاة الشيخ محمد بن إبراهيم أصدر مرسومًا يعلن فيه إلغاء منصب المفتي العام، حيث ظل منصب المفتي العام للمملكة شاغرًا بعد أن ألغاه الملك فيصل وأحل محله هيئة كبار العلماء وزارة العدل من 1969 إلى غاية سنة 1994، أين أعاد بعثه الملك فهد، لكن هذه المرة لم يتوله شخصٌ من آل الشيخ، وإنّما كان من نصيب الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز؛ تجدر الإشارة هنا، أن منصب مفتي عام المملكة العربية السعودية منذ إنشائه 1953، شغله ثلاثة (03) شخصيات فقط، هم: **محمد بن إبراهيم آل الشيخ** (1969-1953)، خلو المنصب (حل مكانه وزير العدل) (1994-1969)، **عبد العزيز بن عبد الله بن باز** (1999-1994)، **عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ** (1999-).

فمنذ نشأة الوّهَابيّة وأتباعها ينتظمون بشكل غير رسمي حول واحد من أبناء محمد بن عبد الوهاب يعد مرجعًا مستقلًا يكون مكلفًا بإدارة الشؤون الدينية والقضائية في الدولة إلى غاية السبعينيات وظهور النفط بقوة. أين تركت هذه الهيكلية غير الرسمية مكانها لتنظيم رسمي تابع للدولة بشكل مباشر. غير أن الغريب في الأمر أن هذا تم على يد أحد أفراد آل الشيخ البراغماتيين (محمد بن إبراهيم) وبمباركة من حكام آل سعود طبعًا.[2] مع هذه الخطوة التدجينية للعلماء أنتهى عصر آل الشيخ في تاريخ السعودية كما يقول الباحث **داريل تشامبين (Daryl Champion)**، في كتاب: **المملكة المتناقضة**، إذ مكنت هذه الإجراءات من تأميم الفتوى، المساجد والأوقاف، وهي أهم أدوات المقاومة التي كانت بيد المشايخ[3].

غير أنّ **عبد الله**، يعتقد أنه مازال في المملكة سلطتين: **العرش والعلماء**، وهما يتقسمان القرار السياسي حتّى الآن[4]. ويوافق الباحث الفرنسي **ستيفان لاكروا (Stéphane Lacroix)** على هذا من حيث المبدأ، فالاتفاق الأصلي بين الرجليين محمد بن عبد الوهاب

---

(1) مضاوي الرشيد، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث، المرجع السابق**، ص72.

(2) محمد نبيل ملين، **علماء الإسلام تاريخ وبنية المؤسسة الدينية في السعودية بين القرنين الثامن عشر والحادي والعشرين**، ترجمة: محمد الحاج سالم وعادل بن عبد الله، ط2، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013، ص ص 211 -213.

(3) يوسف خليفة اليوسف، **المرجع السابق**، ص 69.

(4) أنور عبد الله، **العلماء والعرش ثنائية السلطة في السعودية**، لندن: مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، 1995، ص2.

وابن سعود أسس دولة "برأسين"، مع اثنين (02) من المساحات التي تختلفان نسبيًا. فمن ناحية هناك النخبة الدينية والعلماء، وفي المقابل هناك سلطة أخرى سياسية نُظمت دائمًا حول أسرة آل سعود، لكن بمرور الوقت، وبفضل العوائد النفطية استطاع الأمراء السعوديون التفوق على رجال الدين الوّهَابيّين والسيطرة عليهم، بدون أن يعني هذا فك الارتباط بهم أو التخلي عن العهد القديم بينهما[1]. في حين يرى **هنري كيسنجر (Henry Kissinger)**، أن السعودية عبارة عن ملكية من ناحية ودولة دينية إسلامية (ثيوقراطية) من ناحية أخرى، كان هذا نتيجة توحد عائلتين منذ القرن الثامن عشر، يتولى التراتبية السياسية عاهل من آل سعود، أمّا التراتبية الدينية، فيترأسها المفتي الأكبر وهيئة كبار العلماء الآتين بأكثريتهم من عائلة آل الشيخ، ويحاول الملك جسر الفراغ الفاصل بين فرعي السلطة هذين عن طريق أداء دور خادم الحرمين الشرفين، باعتباره حامي العقيدة[2].

وحاليًا يمثل المؤسسة الدينية الرسمية في البلاد **هيئة كبار العلماء السعودية**، التي تشكل رأس وقمة المؤسسة الدينية الرسمية[3]، وهي هيئة حكومية تتكون عمومًا من الفقهاء السلفيين (وّهَابيّين)، حيث أن المذهب الأخرى سواء السُّنّية أو الشِّيعية لم تكن ممثلةً، فقد كان أول تمثيل للمذهب السُّنّية من المالكية والأحناف سنة 2009 فقط[4]، أمّا الشِّيعية فهي مازالت مغيبةً. ما يؤكد أن الدولة السعودية تركز على الوّهَابيّة أكثر مما تركز على **السُّنّوية (Sunnism)** في دعم النظام. وتتكون هيئة كبار العلماء السعودية من (20) عضوًا، يترأسها مفتي الديار، وتكون فترة العضوية فيها لمدة (04) سنوات. أمّا تعين الأعضاء يكون بأمر ملكي. ما يجعلنا أمام حالة مأسسة حقيقة للفتوى والمذهب الوّهَابيّ أو بمعنى أدق خلق بنية مؤسسية دينية رسمية تتحكم فيها الدولة وتكون أعلى سلطة دينية في البلاد[5]. أمّا، عدد العلماء الرسميين فلا توجد أرقام دقيقة عن هذا الأمر غير أنّ عدد الذي يشتغلون في المساجد قدر في منتصف التسعينيات بـ: 54 ألف شخص، وبلغ ما ينفقه العلماء مليار دولار[6].

---

(1) Entretien avec le chercheur Stéphane Lacroix," Qui dirige vraiment l'Arabie saoudite " ?, **L'Obs,** 21 /01/ 2016, Sur :<http://tempsreel.nouvelobs.com/monde/20160120.OBS3076/qui-dirige-vraiment-l-arabie-saoudite.html>

(2) هنري كيسنجر، **النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ**، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2015، ص137.

(3) توفيق السيف، "علاقة الدين بالدولة السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم"، **المرجع السابق**، ص 34.

(4) ميرزا الخويلدي وسلطان العوبثاني، "أبرز ملامح تشكيل هيئة كبار العلماء: تمثيل للمالكية والأحناف للمرة الأولى"، **الشرق الأوسط**، العدد 11037، 2009/02/15، في:

<http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=507131&issueno=11037#.V9GMEhIu_E9>

(5) أبوبكر أحمد بادقار، "الاسلام الوهابي يواجه تحديات الحداثة دار الافتاء في الدولة السعودية الحديثة"، ضمن: مجموعة من الباحثين، **الوهابيّة والسلفيّة: الأفكار والآثار**، تحرير: رائد السمهوري، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2016، ص 247-248.

(6) بهجت قرني ومعتز عبد الفتاح، "أدوار الشركاء غير المتوافقة السياسة الخارجية السعودية بين العلماء والولايات المتحدة"، ضمن: بهجت قرني وعلي الدين هلال دسوقي، **السياسة الخارجية للدول العربية تحدي العولمة**، ترجمة: أحمد مختار الجمال، العدد: 2812 ، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016، ص 549.

ويأتي المجلس الأعلى للقضاء في المرتبة الثانية ضمن هرم الزعامة الدينية، يليه الوزارات الدينية المتخصصة أهمها: العدل والأوقاف، وفي المرتبة الرابعة هناك الهيئات الدينية المستقلة مثل: هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المشهورة، رابطة العالم الإسلامي، المجمع العالمي للفقه الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي[1]. أمّا، مجالات سلطة المشايخ والعلماء فمن الناحية التاريخية جرى تأطيرهم بصورة عامة في مجالين رئيسين هما: القضاء والتعليم[2]. لم تغيير الأمور كثيرًا عما كانت عليه، إذ أن التنظيم الإداري للمؤسسة الدينية الوّهَابيّة في المملكة حافظ على نفس المجالات تقريبًا، باعتبارها اختصاصًا فقهيًا، ما أتاح لها دورًا مهمًا في المجتمع، فهي متغلغلةٌ داخله لدرجة يمكن اعتبارها أهم قناة تساهم في تنشئته وتثقيفه دينيًا وسياسيًا وتعبئة رأيه العام، وللدلالة على هذا يمكن النظر إلى كيفية تنظيمها داخل المجتمع السعودي والمواقع التي يحتلها المشايخ، كما أوردها الباحث السعودي **محمد بن صنيتان**: **أولًا**، دار الإفتاء: يرأسها المفتي العام للمملكة، وهو أكبر منصب شرعي في البلاد، **ثانيًا**، هيئة كبار العلماء، **ثالثًا**، مجلس القضاء الأعلى، **رابعًا**، محاكم التميز، **خامسًا**، رؤساء المحاكم القضاة في المحاكم وديوان المظالم، **سادسًا**، أئمة المساجد، **وأخيرًا**، المؤذنون وخادم المسجد[3].

إذن، حسب هذا التنظيم وبحكم التموضع الذي يملكه العلماء والمشايخ داخل المجتمع السعودي والمواقع التي يسيطرون عليها، فإنّ لهم نفوذًا مهمًا على أرض الواقع لا يمكن إنكاره، فهم يسيطرون على الأقل على ثلاثة (03) وزارات: العدل، الحج والأوقاف، التربية، كما يسيطرون على المطاوعة أو الشرطة الأخلاقية الدينية داخل المملكة، إضافة إلى ذلك لا تخلو حكومة سعودية من وزير أو وزيرين من آل شيخ. رغم أن آل سعود نجحوا في الحد من نفوذهم الذي كان في الماضي يعادل أو يفوق نفوذ الأمراء في بعض المضامير، غير أن الاحترام والمكانة التي يحضون بها داخل المجتمع تجعل من الصعوبة التخلي عنهم[4]. مع ذلك، أدخل غزو العراق للكويت ودعوة قوات أمريكية وغربية (كافرة) للدفاع عن المملكة النظام في مأزق مع المشايخ والمجتمع من حيث تطابق الاستنجاد بغير المسلم مع الشريعة، وكانت انتقادات شديدة اللهجة من طرف مجموعة من علماء الدين الشباب (علماء الصحوة)، أبرزهم: سفر الحوالي وسلمان العودة، الذين طرحوا السؤال التالي: **كيف يدافع الكافرون على أرض الإسلام؟** [5] كان الحل مرة أخرى بيد المؤسسة الدينية الرسمية التي كان على رأسها

---

(1) توفيق السيف، "علاقة الدين بالدولة السعودية ودور المؤسسة الوهابية في الحكم"، **المرجع السابق**، ص 34.

(2) فؤاد إبراهيم، **المرجع السابق**، ص59.

(3) محمد بن صنيتان، **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 109.

(4) غسان سلامة، **السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945**، الدراسات الاستراتيجية 3، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص 42-43.

(5) مضاوي الرشيد، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والحديث**، **المرجع السابق**، ص 226-228.

الشيخ عبد العزيز بن باز، والجناح الاحتوائي من خلال فتوى تبيح للمملكة التعاون مع الغرب ومنه إعطاء شرعية للنظام، كما كان الدين والمؤسسة الدينية الرسمية عاملًا حاسمًا في دعم النظام ضد الجماعات الإرهابية (القاعدة، داعش) في السعودية.

إنّ التطور الذي عرفته النخبة الدينية السعودية من خلال ظهور فئة جديدة من العلماء الشباب غير التقليديين والأقل ارتباطًا بالسلطة جعلها شبيه بالحوزة الشِّيعية التي تجري العادة على تقسيمها إلى حوزة ناطقة وأخرى صامتة، تكتفي الأولى بالأمور الفقهية فقط من تحليل وتحريم، بينما تخوض الثانية في الشأن الروحي والزمني معًا[1]. كما أن هناك مجموعة ثالثة أكثر تطرفًا من رجال الدين الوّهَابيّين يسمون بالجهاديين ومعظمهم في السجون، وهم أولئك الذين يعطون الشرعية الدينية للعمليات الجهادية، أمثال: الشيخ ناصر الفهد وعلي الخضيري، وعلى الرغم من أن جزءً كبيرًا منهم لا يزالون في السجون كما ذكرنا، بيد أن الجماعات الجهادية بما فيها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لا تزال تستخدمها آراءهم وفتاويهم لتبرير عملياتها.[2] بل أن داعش ادّعت أنّها الممثل الحقيقي للوّهَابيّة وبأحقيّتها الحصرية في التراث الوّهَابيّ ودخلت في حرب ضد المملكة على هذا الأساس منذ عام 2014[3].

ولخص الباحث السعودي في شؤون الحركات الإسلامية والمشرف العام على مركز الدين والسياسة للدراسات، **خالد عبد الله المشوح**، التيارات الدينية (السُّنّية) المهيمنة في السعودية في سبعة (07) تيارات كبرى، هي[4]:

1- **السلفية العلمية (التيار السلفي العام)**: وهي أكبر تيار ديني في السعودية، وهي متمثلة غالبًا في المؤسسات والهيئات الشرعية الرسمية.

2- **السلفية الجهادية**: وتتمثل في تنظيم القاعدة في السعودية ومن دار على فلكها من التيارات المتطرفة في العراق والشام المعروفة اختصارًا بـ: **داعش**(ISIS).

3- **السرورية**: تنسب إلى الإخواني المنشق السوري **محمد سرور زين العابدين**، الذي هاجر إلى السعودية لتدريس مادة الرياضيات في أواخر الستينيات[5]. اشتهر تداول مصطلح السرورية بشكل كبير بعد الثورة الإيرانية 1979، حيث نشر محمد سرور كتابًا ضخمًا –

---

(1) مضاوي الرشيد، **مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين**، بيروت: دار الساقي، 2005، ص 105-106.

(2) Raihan Ismail,"The Saudi ulama and the Syrian Civil War", in: Amin Saikal (Eds), **The Arab World and Iran A Turbulent Region in Transition,** Palgrave Macmillan, Middle-East-Today, 2016, p 84.

(3) كول بانزل، " المملكة ودولة الخلافة: مبارزة الدولتين الإسلاميتين"، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**، 2016/02/18، ص7.

(4) خالد عبد الله المشوح، **التيارات الدينية في السعودية من السلفية إلى جهادية القاعدة وما بينها من تيارات**، ط2، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي،2012، ص 17-131.

(5) جمال سند السويدي، **السراب**، أبو ظبي، [د. ن.]، 2015، ص 423.

باسم مستعار (محمد عبد الله الغريب) –تحت عنوان: **وجاء دور المجوس**، لقي شهرةً ودعمًا كبيرين من طرف رجال الدين الوهابيين[1]، لاسيما من بن باز كما يقول صاحبه[2].

وتعد السرورية من الناحية العملية حركة سلفية حركية تمزج بين السلفية العامة والإخوانية السورية (الجناح المتأثر بأفكار سيد قطب)، ظهرت في نجد، وتمركزت في القصيم، التي تعتبر مركزها بدون منازع، ويعد كل من: **سلمان العودة**، و**ناصر العمر** أشهر شيخان سعوديان ينسبان إلى هذا التيار[3].

4–الجامية: تعتبر الشق الثاني للحركية السلفية بعد السرورية، تنسب إلى الشيخ **محمد أمان الجامي** المدرس بالمسجد النبوي الشريف، وهي تيار حركي سلفي كثير الصراع مع مخالفيه خصوصًا السرورية، لدرجة التبديع وحتّى التكفير، أغلب المنتمين إليها من طلبة العلم الشرعي، لذا هي أقرب إلى السلفية العلمية منها إلى الحركية، بسبب البعد الشرعي لدى مشايخها الذين ينتمون إلى مدرسة الحديث والتركيز على العقيدة، وتعتبر الجامية أن النصيحة لولي الأمر أساسها السر، كما أن الانشغال بالسياسة ليس من الدين في شيء.

5– الإخوان المسلمون : حركة سياسية إسلامية تأسست في مصر يد **حسن البنا**، أمّا، في السعودية فيعد الشيخ **مناع القطان**، وهو مصري كذلك الأب الروحي لها، إضافة لـ: **محمد محمود الصواف** (عراقي الجنسية ومؤسس جماعة الإخوان المسلمين في العراق). بدأت علاقة الإخوان المسلمين بالسعودية بعد الصراع المصري –السعودي في اليمن في الستينيات، حيث لجأ عدد منهم إلى السعودية، غير أن علاقة هذا التيار مع النظام السعودي توترت بداية من الثورة الإسلامية في إيران، بعدما رحبت قيادة الإخوان بها، وكانت حرب الخليج الثانية عندما استعان النظام بالقوات الأجنبية بمثابة الضربة القاسمة والقطيعة بين الإخوان والنظام[4]، حيث أعتبرهم وزير الداخلية السابق الأمير نايف في أكثر من مناسبة وحديث علني السبب في كل ما وجهته السعودية من تشدد ديني وتمرد على شرعية الدولة[5].

---

(1) توفيق السيف، "تحولات الإسلام السياسي ومستقبله في السعودية"، ضمن: توفيق السيف [وآخرون.]، **مستقبل الإسلام السياسي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، 2014، ص 129.

(2) مراجعات مع الشيخ محمد سرور، الحلقة الرابعة، الجزء 5، **Youtube**، في:
<https://www.youtube.com/watch?v=b-4A9PPJnEE>

(3) خالد عبد الله المشوح، **المرجع السابق**، ص 102–109.

(4) خالد عبد الله المشوح، **المرجع السابق**، ص 119–120.

(5) توفيق السيف، "تحولات الإسلام السياسي ومستقبله في السعودية"، **المرجع السابق**، ص 121.

كما اشتد الصراع بين السعودية والإخوان بصفة خاصة بعد أحداث الربيع العربي وتمكنهم من تولي السلطة في مصر، ما جعل السعوديين يشعرون بالقلق حيال قيام جمهورية إسلامية سُنّية تنازعهم الشرعية الدينية والزعامة الإسلامية[1]. وهم مصنفون حاليًا من طرف الحكومة السعودية كجماعة إرهابية. ويعد كل من: **سعود الفنيسان، عوض القرني، وعلي حمزة العمري** من أبرز المنتمين للإخوان المسلمين بالمملكة[2].

6–العصرانيون: أو ما يسمى بتيار التنوير الإسلامي، بدأ ظهور هذا التيار في منتصف تسعينيات القرن العشرين بعد دخول رموز الصحوة السجن نتيجة مواقفهم المعارضة وغياب الشيخين ابن باز وابن عثيمين بعد ذلك عن الساحة الدينية، إضافة إلى بروز الفضائيات والإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة بقوة. يتميز العصرانيون أن عدد المتسببين إليهم ضئيلًا جدًا، إذ يمكن اعتبارهم إلى حد بعيد تيارًا نخبويًا، ويدعو هذا التيار إلى مراجعة التراث وتجديد الخطاب الديني وإعادة قراءة الفلسفة وأسلمتها ومعالجة إشكالية النهضة والتنمية، وبالتالي نقد الآراء التقليدية الجامدة. ومن أشهر رموزهم: **سليمان الضحيان، عبد العزيز القاسم، عبد العزيز الخضر، نواف القديمي، منصور الهجلا، طارق المبارك، منصور النقيدان، عادل الطريفي، مشاري الذايدي،** وعبد **الله بجاد.**

7–التبليغ والدعوة: أو كما يطلق عليها في السعودية الأحباب، وهم جماعة دينية تأسست في الهند على يد الشيخ **محمد إلياس الكاندهلوي،** لقيت هذه الجماعة منذ الثمانينيات انتشارًا ومباركة من علماء ومشايخ كبار في السعودية، حسب ما أورده أحد أقطابها الشيخ راشد الجدوع، أمّا نشاط هذه الجماعة فهو دعوي بالأساس ولا علاقته له بالسياسية، إذ يرتكز على التعريف بالإسلام والدعوة إليه فقط من خلال الأصول الستة.

وعمومًا، تحاول السلطة السياسية في المملكة دائمًا احتواء المنظومة الدينية بجعلها الوصي على المجتمع والشأن الاجتماعي العام، بينما تنفرد هي بصناعة القرار السياسي، لذلك فالعلماء السُّنّة (السلفيون) في المملكة من أكثر الأصوات تأثيرًا في العالم الإسلامي. وفي نفس الوقت الأكثر إثارةً للجدل، خاصةً فيما يتعلق بآرائهم تجاه الجماعات غير الوّهَابيّة، وبالتحديد الشِّيعية، فالعلماء السعوديون الوّهَابيّون معروفون بعباراتهم المعادية للشِّيعة، فبالنسبة لهم تعتبر العديد من الممارسات والطقوس الشِّيعية غير مقبولة. لا يعد هذا وليد ظرف سياسي كما قد يعتقد البعض، وإنّما جزءً من العقيدة الوّهَابيّة ، فمنذ تأسيس أول دولة سعودية– وّهَابيّة (1744– 1818) لطالما انتقدوا

(1) عبد القادر الهواري، **الثورات العربية بين المصالح الأمريكية الإسرائيلية والأحلام الإيرانية القطرية**، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة،2013، ص 53.
(2) خالد عبد الله المشوح، **المرجع السابق**، ص 121.

الشِّيعة، وبعد الثورة الإيرانية اشتدت الحماسة المعادية للشِّيعة بشكل عام، وللاثنا عشريّة بشكل أخص[1]. وهذا ما يحتاجه النظام السعودي من أجل مواجهة النفوذ الإيراني، فبدون العلماء الوّهَابيّين سيكون النظام في مأزق مجتمعي، خصوصًا أن طهران تستعمل هي الأخرى قضية الوحدة الإسلامية وفلسطين من أجل تعزيز قوتها المعنوية. وعلى هذا الأساس تذهب الباحثة السعودية **مضاوي الرشيد** في تحليلها لموقف النظام السعودي تجاه الحراك الشِّيعي داخل المملكة، أنه لا يتخوف منها كثيرًا، لاسيما أنه نجح إلى حد كبير في شحن الجبهة والرأي العام الداخليان بفضل العلماء ضد الأقلية الشِّيعية في المنطقة الشرقية، باعتبارهم طابورًا خامس يعمل للصالح الإيراني من خلال استعمال الألة الدعائية التي يملكها[2] ، والممولة إمّا مباشرةً من خزينة الدولة أو من طرف الأمراء الرسميين أو غير الرسميين. لكن يبقى أكبر عائق يوجه النظام السعودي هو الفصل بين ما هو مجتمعي وما هو سياسي، إذ أن الفصل بين الدورين يكون مستحيلًا في بعض الحالات.

المحور الثاني

النخبة والمؤسسة الدينية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية

شكّل الدين في إيران دومًا مكونًا بالغ الأهمية من المكونات القومية في الحقبة الإسلامية وما قبل الإسلامية، ما يعني أن الدور الطليعي الذي لعبه علماء الدين الشِّيعة (الملّالي) إبان الثورة الاسلامية لا يشكل بالمعنى الدقيق قطيعة في تاريخ إيران الحديث. غير أنّه يجب الاعتراف أن هذا التداخل بين الدين والمجتمع الإيراني بهذا الشكل الحالي يدين كثيرًا لسمات المذهب الشِّيعي (الاثنا عشري)، ذلك أن الترابط بين التشيع وإيران يتقاطع في عدة نقاط، **أولها:** ما يسمى بالمظلومية التاريخية التي تعرض لها الشِّيعة طوال تاريخهم من طرف السُّنّة، والفرس الذين غزاهم العرب وأذلوهم. و**ثانيها:** علاقة المصاهرة التي حصلت بين الحسين بن علي وابنة أخر ملك ساسني (يزدجرد الثالث) [3] المسماة **شهر بانو شاه زنان**، والتي قيل إنّها أنتجب منه زين العابدين بن الحسين (السجاد)، الابن الناجي الوحيد من واقعة كربلاء.

ومنذ تبني الشاه إسماعيل الصفوي في أوائل القرن السادس عشر المذهب الشِّيعي الجعفري وجعله المذهب الرسمي لدولته أخذ يتنامى بشكل ملحوظ نفوذ علماء الدين الشِّيعة [4]، بحيث بدأ تدريجيًا التخلي عن الرؤية الانتظارية التي تعتبر كل سلطة زمنية غير صالحة مدام لا

---

(1) Raihan Ismail, **Op.cit**, pp 83-84.

(2) مضاوي الرشيد،" السعودية والخطر القادم"، **أمجاد العرب**، 2012/07/16، في:
<http://www.amgadalarab.com/index.php?todo=view&cat=9&id=00014472>

(3) تيبري كوفيل، **إيران الثورة الخفية**، ترجمة: خليل أحمد خليل، بيروت: دار الفارابي، 2008، ص 93-108

(4) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن، **خيارات إيران المعاصرة تغريب...أسلمة...ديمقراطية**، دمشق: دار علاء الدين، 2002، ص 9.

يقودها الإمام المنتظر، والمشاركة أكثر في السياسية لاسيما أوقات الأزمات، وكان من أوائل مظاهر هذه المشاركة حسب **حيدر حب الله**، مع بعض **العامليين** (نسبة إلى جبل عامل) الذين تصدّوا للوقوف إلى جانب السلطة الصفوية كالشيخ الكركي (940هـ) [1].

وفي العصر الحديث نجد ما يعرف بثورة التنباك، عندما أصدر آية الله العظمى ميرزا محمد حسن الشيرازي المرجع الشِّيعي الأعلى في ذلك الوقت، فتوى تحرم التدخين والتبع سنة 1891، بغرض كسر الامتياز المجحف الذي أعطته الدولة القاجارية للبريطانيين سنة 1890. والذي نتج عنه احتكار من قبل الشركة البريطانية (Major G. F. Talbot) لعملية شراء، بيع وتصنيع التبغ في بلاد فارس[2]، لمدة نصف قرن مقابل 15 ألف جنيه إسترليني للحكومة الايرانية وربع ¼ الأرباح سنويًا[3]. ما أدخل حوالي 20 % من الإيرانيين كانوا يعملون في قطاع التبغ في بطالة، وقلص في نفس الوقت من مقدار الخمس (5/1)، الذي تأخذه المرجعية الدينية الشِّيعية من المؤمنين الإيرانيين[4]. ما أدى في الأخير إلى تراجع الملك القاجاري ناصر الدين شاه عن قراره بعض موجة التظاهر والاضطرابات من طرف الشعب الإيراني.

كما أن دور رجال الدين الشِّيعة في الثورة الدستورية (المشروطة) سنة 1906 لا يستطيع أن ينكره، حيث تزعمها اثنان (02) من كبار الفقهاء الشِّيعة في إيران، هما: السيد محمد الطباطبائي والسيد عبد الله البهبهاني، والتي دعمها كذلك كبار مراجع التقليد، لاسيما الشيخ كاظم الخراساني، والشيخ عبد الله المازندراني، والشيخ محمد حسين النائيني[5]. وعلى إثره هذه الحركة تحولت بلاد فارس كما كانت تسمى خلال تلك الفترة إلى أول بلد مسلم يشهد تجربة دستورية. احتل في هذا الأخير الملّالي الشِّيعة مكانةً مميزةً جدًا، فالمادة الثانية (02) من دستور 1906 تنص: "**أنه لا يمر قانون من دون موافق لجنة من العلماء تقر بأنه غير مخالف للشريعة، ولا تعدل هذه المادة أو تلغى حتى ظهور إمام الزمان**"، ما دل على النفوذ والقوة التي كان يتمتع الملالي آنذاك. كما استطاع الملّالي دسترة مذهبهم باعتباره مذهبًا رسميًا للبلاد[6].

---

(1) رحيل دندش، "الحوزة العلميّة بين الواقع والمرتجى، حوار مع: الشيخ حيدر حب الله"، **مركز آفاق للدراسات والبحوث**، 2012/12/28، في: <https://aafaqcenter.com/index.php/post/1539>

(2) وليد خالد المبيض وجورج شكري كتن، **المرجع السابق**، ص 9.

(3) فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، ط4، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1991، ص 63.

(4) هيثم الكسواني، "موسوعة مصطلحات الشيعة (حرف الثاء)"، **الراصد**، 2010/09/09، في: <http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=3879>

(5) هيثم مزاحم، "الحوزة الدينية في قم بين المرجعية وولاية الفقيه"، **مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط**، 2014/10/02، في: <http://www.beirutme.com/?p=3497>

(6) رشيد الخيون، **النزاع على الدستور بين علماء الشيعة المشروطة والمستبدة**، ط2، دبي : دار مدراك للنشر، 2011، ص184.

أمّا في عهد الأسرة البهلوية، فقد عرف نفوذ الملّالي بعض الانحصار، ففي العام 1936 ألغيت المحاكم الشرعية، ثم قام الشاه رضا بحرمان رجال الدين الشِّيعة من أهم مواردهم المالية من خلال فرض قانون يلزم تسجيل الوثائق القانونية عند كاتب عدل. كما أتخذ إجراءات ترمي إلى تغيير أحوال المرأة من السماح بالاختلاط وعدم فرض ارتداء الحجاب، وحتّى فرض لباس أوروبي على الناس، ولا يستثنى رجال الدين من هذا الإجراء إلّا بعد الحصول على ترخيص خاص لإعفائهم من ذلك. كما أن عدد طلاب الفقه والعلوم الشرعية المسجلين في المدارس الدينية تراجع بشكل ملحوظ من 5984 طالب إلى 785 طالب ما بين سنتي 1925و1941. بسبب إنشاء المؤسسات التعليمية. وكانت نتيجة هذه الإجراءات التي أقدم عليها البهلوي الكبير(رضا شاه) المعجب بالتجربة الكمالية أن لقيت معارضةً شديدةً من الملّالي، إذ كانوا مستهدفين مباشرةً من وراء هذه الإجراءات الرامية إلى علمنة المجتمع والتقليل من حضورهم فيه والتضييق عليهم[1].

بيد أنّها في نفس الوقت خدمهم، ذلك أن الإصلاحات التي أطلقاه رضا شاه والتي علمنت مهنة المعلم والقاضي ومنه حرمت علماء الدين الشِّيعة من المداخيل والدور الاجتماعي المتأتي من هاتين الوظيفتين، أدت في نفس الوقت إلى ازدهار التعليمي الديني التقليدي أو ما يسمى **بالحوزات العلمية**، وعلى رأسها حوزة قُمّ[2]. التي تعتبر من أهم مراكز تخريج رجال الدين الشِّيعة في إيران والعالم، ففيها تلقى تعليمه وألقى دروسه وبدأ نضالاته ضد الشاه، أهم شخصية شِّيعية في وقتنا المعاصر (الإمام الخميني)، ما جعل منها أكبر حوزة على مستوى العالم والأكثر تأثيرًا في الشِّيعة في وقتنا الحالي بعد تراجع تأثير حوزة النجف (مرقد الإمام علي)، خصوصًا أن لها رمزية دينية هي الأخرى في قلوب المؤمنين الشيعة (مرقد فاطمة المعصومة)، مع أنّها لا تملك تاريخًا عريقًا مقارنة بحوزة النجف أو المؤسسة الدينية الشِّيعية في إيران، فتأسيسها أو بالأصح إعادة تأسيسها لا يزيد قرن من الزمن فقط – في ظل حكم السلالة القاجارية التي حكمت إيران– على يد عبد الكريم الحائري اليزدي عام 1922 م.

ويعود الفضل للعرب من أصول عراقية لتحول قُمّ المدينة وليس الحوزة إلى مركز حضاري ثم ديني، حيث استحوذوا على المجال الاقتصادي في هذه البلدة ليمتد فيما بعد للسيطرة الروحية[3]. إنّ دور الحوزة في تخريج علماء الدين الشِّيعة بمختلف الرتب ومراجع التقليد وتوحدهم في صورة مؤسسة شبه رسمية جعلها تلعب دورًا مؤثرًا في دينامية المجتمع الإيراني والسياسية الإيرانية، غير أنّ الحوزة لا تخلو من

---

(1) تييري كوفيل، **المرجع السابق**، ص 35 -40.

(2) **المرجع نفسه**، ص 118.

(3) روي متحدة، **بردة النبي الدين والسياسة في إيران**، ترجمة: رضوان السيد، المشروع القومي للترجمة العدد 481، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص 21.

وجود تيارات فقهية وسياسية مختلفة وأحيانًا متناقضة، فانتماء الحوزة إلى التيار المحافظ لا يعني بالضرورة دائمًا أنّها مع المحافظين، رغم أن النظام استطاع أن يضمن ولاء آيات الله العظمى ومراجع التقليد، فكلهم جزء منه، وهم 20 فقط، أمّا الأكثرية من الملّالي فهم معارضون للنظام، حيث أن 80 فقط ممن يحملون درجة آية الله موالون للنظام من أصل 5000. و2000 من درجة حجة الإسلام من أصل 28000 مع النظام[1].

والحقيقة أن هذا الأمر ليس بالجديد فالخمينية (لاسيما أثناء حياة الخميني) لم تكن تلقى إجماعًا على أرض الواقع من لدن علماء الشِّيعة الكبار ومراجع التقليد، والذين على قلتهم بقي الكثير منهم يتحفظ على ممارسة الملاّلي السلطة السياسية، حيث لم تلقى أفكار الإمام الخميني المتعلقة بولاية الفقيه المطلقة سوى القليل من التأييد وفي بعض الحالات الرفض من طرف مراجع التقليد الكبار على غرار: **أبو القاسم الخوئي** (1899 – 1992) أكبر مراجع التقليد نفوذًا في وقته، أو **محمد كاظم شريعتمداري** (1905 – 1986)، **محمد جواد مغنية** (1904-1979)، **حسن طبطبائي القمي** (1912- 2007)...إلخ، ويعود السبب في رفض ولاية الفقيه المطلقة بصفة عامة والخمينية على وجه التحديد لسببين رئيسيين، الأول يتعلق كون ولاية الفقيه في الأساس نظريةٌ مستوردةٌ من الفقه السُّنّي، من خلال إسهامات **أبو الحسن علي الماوردي** في كتابه: **الأحكام السلطانية**، حيث نقلها **علي الكركي العاملي** عندما كان يدرس بالأزهر واعطاها صبغة شِّيعية. أمّا، السبب الثاني والأهم في معارضة ولاية الفقيه الخمينية كونها قوضت النظام الإكليريكي (Clerical) الشِّيعي الذي نشأة خلال الثلاثة القرون المنصرمة، حيث ألحق الخميني الشريعة بالثورة وجعلها تابعةً لها وليس العكس، ناهيك أن المجمعية التي كانت قائمة بين آيات الله العظام قد عرفت نهايتها على يد الخميني ولصالحه، وعلى هذا، فإنّ الثورة الإيرانية-كما يرى الباحث الفرنسي **أوليفييه روا (Olivier Roy)** – لم تكن ثورة آيات الله بل ثورة حجج الإسلام أي العلماء الأقل مرتبةً في التراتبية الشِّيعية [2].

كما يبدو جليًا عدم التوافق داخل الحوزة الشِّيعية أثناء الانتخابات، ففي الانتخابات الرئاسية التي نجح في الرئيس الأسبق خاتمي ذو التوجهات الإصلاحية أظهرت النتائج تأييده في مدينة قُمّ معقل الحوزة. كما أن موقف الخميني الثوري من الشاه كان لا يتوافق مع موقف الحوزة دائمًا، التي كان يتزعمها آنذاك **آية الله حسين البروجردي**، والتي كانت تدعوا إلى إصلاح للنظام دون تغيره من خلال تطبيق ما

[1] وليد عبد الحي، **إيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020**، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، 2011.

[2] أوليفيه روا، **تجربة الإسلام السياسي**، ترجمة: نصير مرّوة، ط2، بيروت، دار الساقي، 1996، ص 166، 171.

جاء في دستور 1906 المعطل من قبل الشاه[1]. وعمومًا، وحتّى تتضح الصورة أكثر، فإنّ حوزة قُمّ تضم حاليًا أربعة (04) تيارات كبرى؛ هي[2]:

1-التيار الديني الرسمي الولائي (الأصوليون): هو التيار المؤيد لمشروع **ولاية الفقيه المطلقة** الديني-السياسي، وبالرغم من أن مراجع التقليد وكبار العلماء في هذا التيار قلة، فإنّه الأكثر تنظيمًا وتمويلًا وسيطرةً في الحوزة، وأيضًا الأكثر تغلغلًا في مؤسسات الدولة. مهمة هذا التيار الرئيسية تخريج طلبة علوم دينية موالين لنظام ولاية الفقيه المطلقة ثم القذف بهم داخل النظام. ومن أهم زعماء هذا التيار نجد: الخميني، خامنئي؛ محمد بهشتي؛ ومرتضى مطهري. إضافة إلى آية الله مصباح يزدي؛ ومرجعي التقليد: آية الله العظمى مكارم الشيرازي؛ وآية الله العظمى حسين نوري همداني.

ويعد مجمع مدرسي حوزة قُمّ الجناح الأقوى الذي يمثل هذه التيار، حيث تعاظم نفوذه حتّى قيل إنّ الدستور الإيراني في حقيقته ما هو إلّا نتاج فكري لعدد كبير من أعضاء مجمع مدرسي حوزة قُمّ[3]. فقد أصبح مجمع مدرسي حوزة قُمّ (رابطة المدرسين في الحوزة العلمية) يغطي على كامل الحوزة العلمية إلى درجة يخيل إلى الواحد أنه أصبح مرادفًا لكلمة الحوزة. ويعتبر هذا المجمع نفسه أكبر تجمّع علمائي في الجمهورية الإسلامية، حيث يبلغ عدد أعضائه 52 عضوًا، بعضهم مراجع تقليد وعلماء وأساتذة من الصف الأول في الحوزات العلمية، كما أنه يضطلع برسالة خطيرة على صعيد المحافظة على الثقافة الإسلامية ودعمها. حيث يحدد المجمع أهدافه والسياسات التي يسعى إلى تطبيقها على النحو الآتي[4]:

- نشر معارف الإسلام المحمدي الأصيل وتعاليم مدرسة أهل البيت المعصومين؛
- توفير الظروف المناسبة لحاكمية القرآن الكريم وتعاليم العترة الطاهرة والقيم الإسلامية؛
- تهيئة الظروف المناسبة لإنجاز البحوث في حقل العلوم والمعارف الإسلامية وتوجيهها الوجهة الصحيحة؛
- بذل الجهود من أجل إصلاح المناهج الدراسية في الحوزات العلمية واستكمالها والارتقاء بها؛
- شرح المبادئ العلمية والفقهية التي يقوم عليها النظام الإسلامي وولاية الفقيه؛
- خلق الأرضية الملائمة لإعداد الكوادر الحوزوية التي تحتاجها الجمهورية الإسلامية في إيران؛

---

(1) فهمي هويدي، **المرجع السابق**، ص 52-53.

(2) حسن أحمد العمري، "القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة"، (ملفات)، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2013/04/16، في:
<http://studies.aljazeera.net/ar/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343105119173879.html>

(3) فاطمة الصمادي، **التيارات السياسية في إيران**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 99.

(4) موقع جماعة العلماء والمدرسين في الحوزة العلمية بقم، "النظام الأساسي جماعة العلما والمدرسين في الحوزة العلمية بقم المقدسة"، في:
< http://www.jameehmodarresin.org/ar/2014-06-10-05-28-10/3811-2014-06-10-05-23-56.html>

– القيام بسائر القضايا الضرورية التي تساهم في تحقيق أهداف رابطة المدرسين في الحوزة العلمية بقُمّ.

والواقع أن مجمع مدرسي الحوزة أصبح يشكل شبه حكومة ظل في إيران، من حيث مراقبته لعمل رئيس الجمهورية وحكومته وللإعلام والمؤسسات الأخرى في البلاد، بحيث يحرص المجمع على عدم تجاوز الخطوط الحمر في ما يتعلق بالمسائل الدينية الشّيعية، وخاصةً العقائدية منها، على غرار مسألة الإمامة وولاية الفقيه، إضافة إلى الحرص على عدم الإسراف في الحريات الفكرية والإعلامية والسلوك الاجتماعي للمواطنين[1]. يساعده في فرض نفوذه هذا كمية الصلاحيات الخطيرة التي يبده ودعم المرشد له واحتكاره للمشهد الديني، حيث يحدد النظام الأساسي له صلاحيات على النحو الآتي[2]:

– تحديد مراجع الدين والتعريف بهم؛

– تحديد السياسات الكلية والإشراف العالي على المسيرة العلمية والتعليمية لطلبة الحوزات العلمية عبر المجلس الأعلى للحوزات؛

– الإعلان عن موقفها إزاء الأشخاص الذين يتوفرون على الشروط المطلوبة لتقلّد المناصب المهمة في إيران؛

– اتّخاذ المواقف إزاء كافة القضايا الضرورية في إيران وشرحها ودراستها؛

– إصلاح الحوزات ووضع البرامج والخطط اللازمة لها بما يتلاءم ونظام الجمهورية الإسلامية في إيران والعالم الإسلامي؛

– تشكيل المجلس الأعلى للحوزات العلمية؛

– وضع البرامج لإعداد وتدوين المناهج اللازمة عبر المجلس الأعلى؛

– وضع البرامج الخاصة بالدعوة ونشر الإسلام في داخل الجمهورية الإسلامية في إيران وسائر البلدان الأخرى؛

– وضع البرامج من أجل إعداد الدعاة للداخل والخارج؛

– إصلاح واستكمال المناهج الدراسية للحوزات العلمية وإعداد الطلبة عبر الطرق القانونية؛

– الدفاع العلمي والمنهجي عن الإسلام.

تتيح هذه الصلاحيات للمجمع التحكم غير المباشر في كافة النظام، ابتداءً من المرشد إلى غاية تحديد مراجع التقليد، الذين يكونون غالبًا ممن يساندون النظام، بغض النظر عن الكفاء العلمية لهم، ولعل هذه الصلاحية لحد الآن تعد الأكثر إثارةً للغط والجدل وسط الإيرانيين، فبعد الثورة مباشرةً أعلن المجمع أنّ **آية الله العظمى محمد كاظم شريعتمداري** لم يعد مرجعًا للتقليد بسبب معارضته لتوجّه الثورة ولسياسات الخميني لا بسبب نقص كفاءته العلمية. كما نزل المجمع رتبة **يوسف صانعي**، وهو من الشخصيات والقامات العملية الكبيرة في المجال الديني من آية الله العظمى إلى حجة الإسلام، بسبب دعمه للثورة الخضراء في إيران 2009 [3] وعلاقته بآية الله منتظري، الذي توفي في العام نفسه، حيث توجهت الأنظار إليه كخليفة لمنتظري في معارضة النظام.

2–التيار التقليدي: يعرفون أيضًا باسم الإخباريين، يتمثل هذا التيار في مراجع التقليد ورجال الدين المصرين على الحفاظ على التقاليد الفقهية للحوزة العلمية، بحيث لا يقحمون أنفسهم في التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية، إذ يؤمنون بقصر مهام الفقيه في المسائل

---

[1] هيثم مزاحم، **المرجع السابق**.

[2] موقع جماعة العلماء والمدرسين في الحوزة العلمية بقم، **المرجع السابق**.

[3] آرش كرمي، "مجمع مدرسي الحوزة العلمية في قم يوجّه تحذيرًا لروحاني"، **Al-Monitor**، 2014/06/26، في:
<http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/06/qom-seminary-teachers-warn-rouhani.html>

الدينية فقط دون تدخل في الشؤون السياسية. ومن أهم رواد هذا التيار نجد: آية الله محمود طالقاني. أمّا، أهم مراجع التقليد الباقين على قيد الحياة فيه، فنجد: آية الله العظمى حسين وحيد خراساني، وآية الله العظمى موسى شبيري زنجاني.

3–التيار التجديدي: لا يقبل هذا التيار ولاية الفقيه المطلقة مع أنه لا يعارضها، وإنّما يدعو إلى تقيد صلاحيات الولي الفقيه، ومن أهم مراجع التقليد في التيار نجد: محمد كاظم شريعتمداري، عبد الكريم موسوي أردبيلي، يوسف صانعي، محمد إبراهيم جناتي، وبيات زنجانوفي، غير أنهم غير معترف من طرف النظام أو بالأصح مجمع مدرسي حوزة قُمّ، الجهة المسؤولة عن تحديد مراجع التقليد في إيران، رجال هذا التيار يدعمون غالبًا مرشحي التيار الإصلاحي أو الشخصيات المعتدلة سواء لانتخابات مجلس الشورى أو انتخابات الرئاسة. ويمثل التيار التجديدي نقابيًا **مجمع مدرسي ومحققي الحوزة العلمية في قُمّ**.

4–التيار الديني– العسكري: هذا التيار ناتج عن محاولة الحرس الثوري زيادة نفوذه في الحوزة العلمية، وهذا من خلال التنسيق مع ممثلية الولي الفقيه في الحرس، وتأسيس مدارس دينية مستقلة خاصة بالحرس لتأهيل رجال دين منهم.

والحقيقة أن هذه الانقسامات داخل المؤسسة الدينية الشّيعية انعكست بشكل واضح على مكانتها وقوة تأثيرها على المجتمع، حيث يرى **مصطفى اللباد** أن حوزة قُمّ والمِلّالي لم يعودا بالأهمية ذاتها التي كانا عليها في بدايات الثورة وقد تراجع نفوذهما لأسباب كثيرة لصالح مؤسسة الحرس الثوري[1]. حيث عرف المِلّالي في عهد خامنئي تهميشًا أكثر وتقلصًا في الدور عكس عهد الخميني الذي أحاط نفسه بأتباعه من رجال الدين، حيث غدت المؤسسة الدينية بشكل عام أقل استقلالًا بعدما أصبحت الحوزات العلمية تعتمد كلية على النظام للحصول على الدعم المالي والسياسي لاسيما أن عدد مراجع التقليد الكبار ما فتئ يتناقص، زد على هذا أن المرشد أصبح المسؤول عن تعيين المجلس الذي يدير الحوزات العلمية الرئيسية والمعاهد الدينية في إيران[2]. فعلى الرغم أن النظام وفّر للمؤسسة الدينية إمكانات مالية ضخمة غير أنه في نفس الوقت لم يتوان عن تقييدها بأجهزة أمنية وقضائية لبسط سيطرته عليها وسلبها استقلالها التاريخي وإتباعها له ماليًا وإداريًا. وبالتالي، تحويلها إلى مؤسسة رسمية تأتمر بأمره.

وتعد المحكمة الخاصة برجال الدين الأداة الأكثر شهرةً في تدجين الحوزة لصالح النظام، إذ يصفها نقّادها بمحكمة تفتيش العقائد. وهذا من خلال تجريد الكثير من العلماء الأكثر علمًا وتميزًا من رتبهم العلمية ومناصبهم، ناهيك عن سجنهم أو وضعهم تحت الإقامة الجبرية[3]. حيث يتم استعمالها في وجه أي رجل دين يهدد استقرار النظام، في حين تتم مكافأة الداعمين للنظام بمجموعة واسعة الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية، حتّى غدى المِلّالي اليوم الأكثر ثراءً في تاريخ إيران والأقل معارضة للنظام أو الإتيان بما قد ينجم عنه حرمانهم من الكثير المزايا التي بأيديهم[4]. وهذا أمرٌ جديد ذلك أنّ المؤسسة الدينية الشّيعية في إيران في العهود السابقة لطالما كانت معانقة لهموم الناس

---

(1) مصطفى اللباد، " مسرح الصراع على السلطة في إيران"، **جريدة السفير**، 2016/06/06، في:
<http://assafir.com/Article/497643/Archive>

(2) مهدي خلجي،" روحاني إحكام السيطرة كيف يتخذ خامنئي القرارات"، **معهد واشنطن**، أفريل 2014، في:
<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/tightening-the-reins-how-khamenei-makes-decisions>

(3) راى تقية، **إيران الخفية**، ترجمة: ايهم الصباغ، الرياض: دار العبيكان، 2010، ص 40.

(4) مهدي خلجي، **المرجع السابق**.

وملتصقة بتطلعاتهم، خصوصًا في الحقبة البهلوية، حيث كانت قوة العلماء واستمرار دورهم في المجتمع كان دائمًا منوطًا بمحفظتهم على علاقتهم بالرأي العام[1].

مع هذا يحظى الملّالي بمكانة هامة داخل النظام الحالي، فهم على رأس أهم المؤسسات في البلاد، بدءً من المرشد ورئاسة الجمهورية، التي تولها في فترات سابقة رجال دين، أمثال: حجة الإسلام علي الخامنئي، وبعده حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني، كما أن الإصلاحي محمد خاتمي يحمل رتبة حجة الإسلام، أمَا، الرئيس الحالي حسن روحاني، فقد درس في حوزة قُمّ وتخرج منها برتبة حجة الإسلام، كما أنّ أغلب المجالس بيد أصحاب العمائم، مثل: **مجلس تشخيص المصلحة العليا للنظام، مجلس خبراء القيادة، ومجلس صيانة الدستور**. بدون أن ننسى السلطة القضائية، ومجلس قيادة الثورة الذي كان يتكون كله من رجال دين، رغم أن الثورة الخمينية لم تكن من صنيع القوى الدينية وحدها فقط.

ومنذ نجاح الثورة الاسلامية 1979 أصبح الدين عاملًا جوهريًا ومتغلغلًا عملية صنع القرار الإيراني. حيث أن رجال الدين الشِّيعة موجودون على جميع المستويات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وفي المؤسسات الاستراتيجية التي تضمن سيطرتهم. لهذا، عادةً ما يحصر النظام على عدم استعداء الملّالي الكبار، حتّى المعارضين منهم لتوجهاته، فهو يلجأ دائمًا إلى سياسة الاستيعاب والاحتواء حيال قُمّ والملّالي كقاعدة عامة. إلّا في الحالات التي يرى فيها أن هذه المعارضة تشكل خطرًا على استقراره ومكانته، مثلما حصل مع بعض المراجع الكبار أمثال، آية الله منتظري، آية الله طالقاني وآية الله شريعتمداري. وفي هذا السياق يرى **وليد عبد الحي** أن سيطرة الملّالي على الدولة ومؤسساتها يعتبر أحد أهم مشاكل النظام السياسي في إيران، بحيث أن الشحنة الدينية في النظام السياسي أعلى كثيرًا من الشحنة الدينية في المجتمع المحلي والتوجه الدولي، وهو ما يفتح المجال لاتساع الشقة بين الطرفين بقدر ما سيجبر النظام على التكيف التدريجي مع مستوى شحنة المجتمع[2].

خاتمة:

يتشابه النظام السياسي السعودي والإيراني إلى حد كبير في علاقتها بالدين وتوظيفهما إياه لصالح النظام السياسي، إذ يمكن الجزم أن العنصر الديني يعد أساسيًا في كلتا النظامين من حيث إضفاء الشرعية على النظام واستقراره وكذا التجنيد لصالحه، إضافة إلى هذا يعد الدين أحد أهم مصادر القوة الناعمة وبسط النفوذ سواءً في الداخل أو خارج الحدود. ولعب الدين والنخبة الدينية في السعودية وإيران –كما رأينا– دورًا مهمًا في تشكل النظام، لكن الملاحظ أن في كلتا البلدين نجح النظام في تدجين المؤسسة الدينية –مع الاختلاف في درجة هذا التدجين– لصالحه والحد من استقلالها، إذ أنّها أضحت أقرب إلى الجهاز الحكومي منها إلى المؤسسة ذات الكيان المستقل، فقد تم خلق مؤسسة دينية رسمية تساند النظام سياسيًا وتدعمه، وفي نفس الوقت أداة فعالة ضد خصومه في الداخل والخارج غير أن الاختلاف بين النظام السياسي السعودي والإيراني يكمن في موقع هذه المؤسسة الدينية في بنية النظام وكذا تأثيرها، فبينما تعتبر المؤسسة الدينية في إيران أهم ركن في بنية النظام السياسي، إذ هي تتربع على هرم النظام ونتنج له أهم النخبة السياسية والدينية الموالية له على غرار المرشد.

---

[1] غسان ابن جدو، "إيران ... إلى أين؟"، **المستقبل العربي**، مج 21، العدد 235، 1998، ص 9.

[2] وليد عبد الحي، "إيران ومؤشرات ذات معنى"، شوهد في 2017/09/13، في:

<https://www.facebook.com/walid.abdulhay>

نجد أن دورها السياسي في المملكة ضعيفًا جدًا من حيث التأثير في العملية السياسية، على الرغم من دورها الجوهري في نشأة النظام؛ يرجع هذا التباين في المواقع لدى النخبة الدينية في إيران والسعودية بدرجة أولى للخصائص السوسيولوجية لهذه النخب، والمتكونة عبر التراكم التاريخي و السياسي والثقافي، ذلك أن الطبقة الدينية (العلماء والمشايخ) عند السُّنَة على مر التاريخ تابعةٌ إلى النظام السياسي وتستمد شرعيتها منه، فهو عندهم يمثل النظام الاجتماعي الذي شاءه الله، أمّا الملّالي الشِّيعة ، فيشكل في حد ذاته طبقةً اجتماعيةً حقيقة مستقلةً مؤسسيًا وماليًا عن الدولة والنظام، بفضل نظام الخمس والزّكاة والهبات المدفوعة من طرف المؤمنين، وبالإضافة إلى طبيعته الرافضة للأنظمة القائمة، بسبب الموقف الانتظاري (انتظار عودة المهدي) الذي حط من قيمة كل سلطة زمنية .

إذن، رجال الدين الشِّيعة أكثر استقلالية وتمسكًا بالتسلسل الهرمي والتنظيم من رجال الدين السُّنَة. ويدل على هذا ألقاب رجال الدين الشِّيعة والهراركية (التراتبية) التي تميز هذه الطبقة مقارنة برجال الدين السُّنّة، حيث يمر التعليم الحوزي الشِّيعي ، بثلاث (03) مراحل ويعطى خريج كل مرحلة منها لقبًا علميًا تبعًا لها، ينتج عنه بالضرورة مكانة اجتماعية، ويمكن إيجاز هذه المراحل على النحو الاتي: 1) مرحلة سطح المقدمات: تعتبر المرحلة الأولى لطالب الحوزة، ويلقب باسم **طالب** أو **مبتدئ**.2) مرحلة سطح المتوسط: يسمى الدراسة فيها **ثقة الإسلام**.3) مرحلة سطح الخارج: وهي بمثابة الدارسات العالية للطالب الحوزي، وأول مرتبة فيها بعد التخرج هي **حجة الإسلام**، ومتّى كان حجة الإسلام قادرًا وأُجيز للاجتهاد أصبح يحمل لقب **آية الله**، أمّا، المرتبة الأخيرة فهي **آية الله العظمى**، وفيها يتحول العالم إلى مرجع تقليد.

والحقيقة أن هذه التراتبية لدى رجال الدين الشِّيعة لاسيما عند اكتسابهم مرجعية التقليد أي امتلاكهم لأنصار ومريدين تدل على سعة نفوذهم السياسي وسط جمهورهم المتدين تحديدًا، والذي قد يتعد حدود أوطانهم وجنسياتهم، ناهيك أن لرجل الدين الشِّيعي مرتبة دينية تمنحه منزلة اجتماعية، وبالتالي، مداخيل ومكاسب عبر الركائز الاجتماعية القائمة أساسًا على قوة جمهوره واتباعه، كما تمنحه أيضًا نفوذًا سياسيًا مثلما كان الحال مع الخميني أو موسى الصدر. الأمر الذي يضع الزعيم الديني الشِّيعي في علاقة صراع مع الزعماء السياسيين حول الجمهور نفسه كمدخل إلى السلطة. [1]

أمّا، حالة المؤسسة الدينية الرسمية في كلتا البلدين، فإنّ ما يميزها أنّها محتكرةٌ من طرف طيف أو جناح معين فقط، دون الأخذ بعين الاعتبار المكانة العلمية، ففي إيران يسيطر التيار الولائي على المؤسسة الدينية والحوزة العلمية، في حين يسيطر الوّهابيّون من الجناح البراغماتي على المؤسسة الدينية الرسمية السعودية. وفي المقابل تعتبر الشحنة الدينية عند النظام الإيراني أعلى من تلك الموجود عند النظام السعودي، وهي أعلى أيضًا من تلك الموجود عند المجتمع الإيراني، بينما تتميز الحالة السعودية أن الشحنة الدينية الموجود في المجتمع السعودي تفوق تلك الموجود عند النظام السياسي، وفي كلتا الحالتين يعد هذا الأمر مشكلًا يهدد استقرار وأمن النظامين.

[1] أنظر: خليل أحمد خليل، **سوسيولوجيا الجمهور السياسي الديني من الشرق الأوسط المعاصر**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص 244 – 246.